

برنامج سيسرك

لبناء القدرات في مجال التنمية الاجتماعية (SD-CaB)

مذكرة مفاهيمية

1. مقدمة

خلفية

التنمية الاجتماعية هي مجموع العمليات والإجراءات التي تروم التغلب على المعوقات الطويلة الأمد التي تحول دون تحقيق التنمية، وتعزيز التركيز على الفئات التي تعاني الإقصاء من الاستفادة من الفرص الاقتصادية والاجتماعية، والنهوض بمستوى الاستثمار في سبل تحقيق النمو الشامل للجميع (World Bank, 2020).¹ ولكون الهدف الأسمى هو عدم إغفال أي أحد في مسار التنمية الاجتماعية، فإن بعض فئات المجتمع تحظى باهتمام خاص، لاسيما الفئات التي تعاني من أشكال متعددة من الحرمان أو تواجه صعوبات كبيرة في الوصول إلى الخدمات العامة والاجتماعية والاستفادة منها.

وعلى امتداد العقدين الماضيين، أدت مجموعة من العوامل إلى خلق ضغط كبير على الأفراد سواء في البلدان المتقدمة أو النامية، بما في ذلك الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وتتمثل أبرز هذه العوامل في الوتيرة المتسارعة للتوسع الحضري، والعولمة، والفقر متعدد الأبعاد وتراجع فرص العمل بسبب الرقمنة، والتحول الاجتماعي نحو النزعة الفردانية، وارتفاع متوسط العمر المتوقع، وشيخوخة السكان، وزيادة مستوى الضغط على الموارد الطبيعية، وكثرة النزاعات والكوارث. ونتيجة لذلك، تواجه أعداد متزايدة من الأفراد تحديات متزايدة بخصوص الولوج إلى أسواق العمل والاستفادة من خدمات الأسواق المالية والمؤسسات التعليمية والإسكان والمواصلات والأنظمة الصحية والحماية الاجتماعية وحتى الانخراط بفعالية في الحياة الثقافية، وهذا ما يعوق إبراز كامل إمكاناتهم وتقديم المساهمة المرجوة في جهود تحقيق التنمية الاجتماعية في مجتمعاتهم (SESRIC, 2020 and 2019).² ومثل هذه العوائق والصعوبات الطويلة الأمد تفضي إلى تفاقم حالة عدم المساواة القائمة، وتؤدي إلى الفقر، وتعميق مظاهر الإقصاء الاجتماعي لأنها تقف عقبة في وجه بعض أفراد المجتمع وتحرمهم من الاستفادة الكاملة من مزايا النمو الاقتصادي والتنمية الشاملة.

وتعد قضايا ارتفاع معدلات الفقر، وعدم المساواة في الاستفادة من التعليم، وارتفاع معدلات البطالة، ومحدودية الاستفادة من خدمات الرعاية الصحية والحماية الاجتماعية، والخدمات القانونية، وانتشار التمييز على نطاق واسع، إلى جانب قضايا أخرى، من أكبر التحديات التي تعاني منها فئات متزايدة من الناس على مستوى حياتهم الاجتماعية والاقتصادية سواء في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أو في غيرها من الدول (SESRIC, 2018).³ ومن شأن التنمية الاجتماعية المستدامة والشاملة المساهمة في الحيلولة دون مساس تداعيات هذه التحديات بحياة الفئات الهشة والمحرومة، على وجه الخصوص، في

¹ <https://www.worldbank.org/en/topic/socialsustainability/overview>

² سيسرك (2020)، وضع الشباب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 2020.

سيسرك (2019)، الأشخاص ذوو الإعاقة والاحتياجات الخاصة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي.

³ سيسرك (2018)، تقرير منظمة التعاون الإسلامي حول المرأة والتنمية 2018.

المجتمع وذلك من خلال الخروج من الحلقة المفرغة للإقصاء الاجتماعي والفقير. وقد أكد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (WSSD)، الذي عقد في مارس 1995 في كوبنهاغن، على الحاجة الملحة لمعالجة المشاكل الاجتماعية العميقة، لاسيما الفقر والبطالة والإقصاء الاجتماعي.⁴ وعلى نفس المنوال، تحدد خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (2015) عددا من الأهداف والمقاصد ضمن أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، وذلك بهدف تحقيق تنمية مستدامة شاملة للجميع دون إغفال أحد من خلال إيلاء أقصى اهتمام للقيم الأساسية للتنمية الاجتماعية، مثل القضاء على عدم المساواة وتحقيق الشمولية والاستدامة.⁵ وفي هذا السياق، باتت مسألة تحقيق التنمية الاجتماعية الكاملة والشاملة تحظى باهتمام خاص على أجندة السياسات في جميع أنحاء العالم.

جهود منظمة التعاون الإسلامي في مجال التنمية الاجتماعية

تماشيا مع القيم الروحية والثقافية للإسلام والمبادئ العالمية لحقوق الإنسان، تسلم منظمة التعاون الإسلامي (OIC) بأهمية وضع إجراءات مشتركة متعلقة بالسياسات سعيا نحو تحقيق التنمية الاجتماعية، وذلك من خلال أساليب مثل القضاء على الفقر ومعالجة مشكل البطالة وتحقيق العدالة الاجتماعية والشمول الاجتماعي في جميع الدول الأعضاء في المنظمة. وفي هذا السياق، يتضمن برنامج العمل العشري لمنظمة التعاون الإسلامي لفترة 2005-2015 وبرنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2025 (2016-2025) مجموعة من الأهداف والمقاصد بشأن التمكين الاجتماعي والاقتصادي للأشخاص، بما في ذلك بعض الفئات المحرومة، بهدف تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدول الأعضاء في المنظمة دون إغفال أي فئة من فئات المجتمع. ولحد الآن، بذلت المنظمة جهودا جبارة سعيا نحو تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في البلدان الأعضاء لتحقيق الأهداف والمقاصد المنصوص عليها في الوثائق المتبصرة للمنظمة مثل برنامج العمل العشري وبرنامج عمل المنظمة حتى عام 2025. ومن جملة هذه الجهود، على سبيل المثال لا الحصر، تنظيم مؤتمرات وزارية قطاعية استعرضت واعتمدت عددا من القرارات وخطط العمل والوثائق الاستراتيجية، وتتلخص فيما يلي:

- تنظيم سبعة مؤتمرات وزارية حول دور المرأة في تنمية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي واعتماد خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة (OPAAW) في 2008 ونسختها المعدلة في 2016.
- نظمت منظمة التعاون الإسلامي في 2017، لأول مرة، مؤتمرا وزاريا مخصصا لمسألة تمكين مؤسسة الزواج والأسرة والمحافظة على قيمها في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ويمثل المؤتمر لبنة أساسية في تاريخ الجهود التي تبذلها المنظمة في إطار السعي نحو تحقيق التنمية الاجتماعية في البلدان الأعضاء من خلال تسليط الضوء على أهمية ودور مؤسسة الزواج والأسرة في هذا المجال.
- عقدت منظمة التعاون الإسلامي أربعة مؤتمرات وزارية في مجال الشباب والرياضة خلال الفترة الممتدة بين عامي 2005 و 2018، وشهدت آخر دورة عقدت في 2018 اعتماد استراتيجية منظمة التعاون الإسلامي بشأن الشباب التي تروم معالجة أبرز التحديات التي يواجهها الشباب في العالم الإسلامي وتطوير إجراءات مشتركة متعلقة بالسياسات على مستوى بلدان المنظمة.

⁴ <https://www.un.org/development/desa/dspd/world-summit-for-social-development-1995.html>

⁵ <https://sdgs.un.org/2030agenda>

- نظمت منظمة التعاون الإسلامي خمسة مؤتمرات للوزراء المعنيين بالطفولة خلال الفترة الممتدة بين عامي 2005 و 2018، وذلك بهدف تحديد أبرز العوائق والتحديات التي تعاني منها الطفولة في العالم الإسلامي فضلا عن العمل على تطوير سياسات مشتركة بشأن السبل الممكنة للنهوض بوضع الأطفال.
- ناقش المؤتمر الوزاري الأول لمنظمة التعاون الإسلامي حول التنمية الاجتماعية، الذي عقد في ديسمبر 2019، أربع وثائق مهمة واعتمدها، أي "استراتيجية منظمة التعاون الإسلامي بخصوص المسنين" و "خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة" و "استراتيجية منظمة التعاون الإسلامي لتمكين مؤسسة الأسرة والزواج و صون القيم المرتبطة بها في العالم الإسلامي" و "استراتيجية منظمة التعاون الإسلامي بخصوص رفاهية الأطفال في العالم الإسلامي".⁶ ومسألة الدعوة إلى عقد مؤتمر على المستوى الوزاري في مجال التنمية الاجتماعية لأول مرة في تاريخ منظمة التعاون الإسلامي وإدراج أربع وثائق استراتيجية مهمة ضمن جدول الأعمال تعكس مدى أهمية القضايا ذات الصلة بالتنمية الاجتماعية على جدول أعمال المنظمة. وقدم المؤتمر الوزاري بشأن التنمية الاجتماعية سبلا جديدة لتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في المنظمة ومؤسساتها مستقبلا في هذا المجال المهم.
- ولتحقيق الغايات والأهداف التي حددتها مختلف المؤتمرات الوزارية القطاعية لمنظمة التعاون الإسلامي والوثائق المتبصرة للمنظمة المعتمدة بشأن قضية التنمية الاجتماعية، تم مع مرور الوقت إحداث مجموعة من المؤسسات المتخصصة على مستوى منظمة التعاون الإسلامي، وأدرجت مؤسسات المنظمة القائمة القضايا المتعلقة بالتنمية الاجتماعية ضمن مجالات اهتمامها والخدمات التي تقدمها لصالح الدول الأعضاء في المنظمة. وفي هذا الاتجاه، أوكلت لبعض مؤسسات المنظمة مهمة إطلاق مبادرات وتنفيذ أنشطة في سبيل تحقيق التنمية الاجتماعية والتصدي للتحديات القائمة في مجال التنمية الاجتماعية وذلك بالتعاون مع الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، ومن هذه المؤسسات، على سبيل المثال لا الحصر، مجموعة البنك الإسلامي للتنمية (IsDB) في مجال التنمية، ومنظمة تنمية المرأة في الدول الإسلامية (WDO) في مجال المرأة، ومنظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة (ICESCO) في مجال التعليم والعلوم والثقافة، والمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي (IOFS) في مجال الأمن الغذائي. وكل هذه المؤسسات التابعة للمنظمة ساهمت بشكل كبير في تحقيق التنمية الاجتماعية في العالم الإسلامي في مجالات تخصصها وتتمتع بالقدرات والإمكانات اللازمة لصياغة وتقديم برامج ومبادرات جديدة لتلبية الاحتياجات المتغيرة للدول الأعضاء في المنظمة، وذلك من خلال تعزيز علاقات التعاون فيما بين بلدان المنظمة.

مسوغات الحاجة إلى برنامج جديد لبناء القدرات يعنى بالقضايا ذات الصلة بالتنمية الاجتماعية

يعد تحقيق التنمية الاجتماعية هدفا استراتيجيا بالنسبة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وهذا جلي من خلال القرارات والوثائق المتعلقة بالسياسات المعتمدة من طرف سلسلة من المؤتمرات الوزارية القطاعية على صعيد منظمة التعاون الإسلامي. ولتحقيق هذا الهدف الاستراتيجي، يتعين على العديد من بلدان المنظمة بذل جهود أكبر لتلبية الاحتياجات المتزايدة للفئات الهشة في المجتمع والنهوض بمستوى رفاهيتهم في جميع مناحي الحياة. ويمكن أن يتحقق الأمر من خلال النهوض

⁶ تم اعتماد "استراتيجية منظمة التعاون الإسلامي بخصوص المسنين" و "استراتيجية منظمة التعاون الإسلامي لتمكين مؤسسة الأسرة والزواج و صون القيم المرتبطة بها في العالم الإسلامي" خلال فعاليات المؤتمر الوزاري. كما تم أيضا اعتماد إطار عمل "استراتيجية منظمة التعاون الإسلامي بخصوص رفاهية الأطفال في العالم الإسلامي" و "خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة".

بالقدرات المؤسسية والبشرية للمؤسسات الوطنية العاملة في مجال التنمية الاجتماعية، إلى جانب وسبل أخرى ممكنة، عن طريق مشاركة وتبادل المعارف والخبرات وأفضل الممارسات. وقد بات هذا الأمر ضرورة ملحة أكثر من أي وقت مضى، خاصة مع تفشي جائحة كوفيد-19 في الآونة الأخيرة وما خلفته من تداعيات شديدة الحدة على بعض فئات المجتمعات في أجزاء كثيرة من العالم. وأثار الجائحة طالت بشكل أكبر بلدان العالم النامي، بما في ذلك العديد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، نتيجة لعدم نجاعة الخدمات العامة ونقص رأس المال البشري وضعف القدرات. فقد تراجعت مستويات الرفاه الاجتماعي والاقتصادي لمختلف شرائح المجتمع مثل كبار السن والأطفال والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة في مناطق كثيرة من العالم.⁷

أدت الجائحة إلى ظهور تحديات جديدة بالنسبة لبعض فئات المجتمع مثل كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك راجع للضغط المتزايد على أنظمة الضمان الاجتماعي وخدمات الرعاية الصحية فضلا عن تراجع مستوى الأنشطة الاقتصادية، وهذا بلا ريب من شأنه أن يؤثر بصورة كبيرة على التنمية الاجتماعية سواء على المدى القصير أو البعيد. وأبان تفشي الجائحة مدى أهمية العمل على تعزيز القدرات الوطنية للنهوض بمستوى القدرة على الصمود والتأهب للأزمات بهدف توفير خدمات عامة عالية الجودة وغير منقطعة للجميع. لكن مستوى التحديات والمشاكل المحلية والتجارب الوطنية والأولويات المتعلقة بالسياسات وسبل الاستجابة تختلف من بلد إلى آخر. وفي هذا الصدد، تتنوع آليات الاستجابة المتعلقة بالسياسات الاجتماعية في الدول الأعضاء في المنظمة سواء من حيث النطاق أو التنفيذ خلال فترة تفشي الجائحة.

وبصفة سيسرك جهازا متفرعا عن منظمة التعاون الإسلامي، تتمثل إحدى المهام التي تدخل ضمن اختصاصه في تنظيم أنشطة تدريبية لبناء القدرات لصالح الدول الأعضاء في المنظمة في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية بهدف دعم جهودها والمساهمة فيها سعيا نحو تعزيز القدرات المؤسسية والبشرية لمؤسساتها الوطنية. وبذلك يولي سيسرك اهتماما خاصا لمسألة مطابقة احتياجات وقدرات هذه المؤسسات من خلال مجموعة من الأساليب التي تروم تيسير نقل وتبادل المعرفة والخبرات وأفضل الممارسات بين البلدان الأعضاء من جميع المناطق الجغرافية.

وعلى هذا الأساس وبناء على أجندة منظمة التعاون الإسلامي في مجال التنمية الاجتماعية، يخطط سيسرك لإطلاق برنامج جديد لبناء القدرات بهدف دعم جهود الدول الأعضاء في المنظمة والمساهمة فيها نحو تعزيز القدرات المؤسسية والبشرية لمؤسساتها الوطنية العاملة في مجال التنمية الاجتماعية. ويروم هذا البرنامج الحامل لعنوان "برنامج بناء القدرات في مجال التنمية الاجتماعية" تسهيل عملية نقل وتبادل ومشاركة المعارف والخبرات وأفضل الممارسات بين الدول الأعضاء في هذه المجالات المهمة من خلال مجموعة من الأساليب مثل تنظيم دورات تدريبية ورشات عمل تدريبية وزيارات دراسية فنية.

2. الفئة المستهدفة

الفئة الرئيسية التي يستهدفها البرنامج تتمثل في موظفي المؤسسات الوطنية على جميع المستويات العاملين في مجال التنمية الاجتماعية. وفيما يلي قائمة بالمؤسسات الوطنية التي من الممكن أن تستفيد من برنامج سيسرك لبناء القدرات في مجال التنمية الاجتماعية:

⁷سيسرك (2020)، الأثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-19 في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

• الوزارات المعنية بشؤون التنمية الاجتماعية والأسرة والمرأة والأطفال والشباب والتنمية المحلية والشؤون والخدمات الاجتماعية.

• المؤسسات الوطنية للضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية

وفي سياق تنفيذ البرنامج، يمكن لسيسرك أن يقيم شراكات مع المؤسسات الدولية ومؤسسات المنظمة ذات الصلة مثل الأمانة العامة للمنظمة ومنتدى شباب التعاون الإسلامي (ICYF)، النشط على مستوى القضايا التي تخص الشباب، ومنظمة تنمية المرأة في الدول الإسلامية (WDO)، التي تعنى بمواضيع وقضايا وحقوق المرأة على مستوى بلدان منظمة التعاون الإسلامي وفقا لما ينص عليه نظامها الأساسي الذي بلغ النصاب القانوني من التصديقات لحدود شهر أغسطس 2020. ومن شأن مثل هذه الشراكات أن تخول لسيسرك إمكانية تعزيز فعالية أنشطته في إطار هذا البرنامج وتعميم الاستفادة منها لأقصى حد ممكن.

3. المنهجية

يبادر سيسرك بإطلاق وتنفيذ عدد من برامج بناء القدرات حول مجموعة من القضايا الاجتماعية والاقتصادية التي تحظى باهتمام الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وذلك بهدف تعزيز قدرات مواردها البشرية من خلال سبل متنوعة تشمل تنظيم دورات تدريبية وورشات عمل تدريبية وزيارات دراسية. ومن خلال هذه البرامج يساهم المركز في تيسير عملية نقل وتبادل الدرايات والمعارف والخبرات بين المؤسسات الوطنية في الدول الأعضاء في المنظمة من خلال الموازنة بين احتياجات وقدرات هذه المؤسسات.

وللتوفيق بين احتياجات المؤسسات الوطنية ذات الصلة وقدراتها في إطار "برنامج بناء القدرات في مجال التنمية الاجتماعية"، سيعمل المركز على صياغة وتعميم استبيان يهدف لتحليل الاحتياجات والقدرات على صعيد مجموعة من المجالات ذات الصلة بالتنمية الاجتماعية. وبعد ذلك سيطابق المركز هذه الاحتياجات والقدرات من خلال تيسير عملية إرسال خبراء من البلدان التي تتمتع بقدرات كافية لتوفير ما يلزم من تدريب لصالح البلدان التي هي بحاجة للنهوض بقدراتها.

4. النتائج المتوقعة

وينتظر من برنامج سيسرك لبناء القدرات في مجال التنمية الاجتماعية:

- توفير منصة مميزة لمناقشة الوضع المتعلق بالتنمية الاجتماعية وأثارها على الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، والتداول بشأن أبرز التحديات والمعوقات المشتركة القائمة على صعيد هذا المجال في الدول الأعضاء في المنظمة،
- تحديد أبرز أوجه القصور والمشاكل المتعلقة بالقدرات العامة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مجال التنمية الاجتماعية،
- تيسير عملية تبادل الرؤى والمعارف والخبرات بهدف صياغة توصيات ملموسة ومقترحات متعلقة بالسياسات لتجاوز التحديات المشتركة وتلبية احتياجات الجميع مع إيلاء عناية خاصة لبعض الفئات الهشة والمحرومة،

- خلق منصة لتقييم فعالية سياسات وخدمات المؤسسات الوطنية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وتبادل الآراء بشأنها من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية،
- تحديد أنجع الأساليب وأفضل الممارسات التي تعتمد عليها المؤسسات الوطنية العامة المعنية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بمستوى رفاهية الجميع، بما في ذلك الرجال والنساء والأطفال والشباب وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، وتمكين مؤسسة الأسرة باعتبارها وسيلة من وسائل تحقيق الشمول والتماسك الاجتماعي،
- تعزيز قدرات ومستوى صمود المؤسسات الوطنية العامة المعنية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الفاعلة في مجال التنمية الاجتماعية في تعاملها مع الأزمات مثل تفشي الأوبئة وتلقي الصدمات، وذلك من خلال النهوض بخبرات صانعي السياسات والخبراء ومستواهم المعرفي،
- تقديم الدعم في تحديد واقتراح السبل والوسائل الممكنة لتعزيز التعاون البيئي في منظمة التعاون الإسلامي في هذا المجال،
- تيسير عملية التواصل بين الجهات المتدخلة من مختلف المؤسسات الوطنية ذات الصلة الفاعلة في مجال التنمية الاجتماعية، وذلك بغرض التعاون وتبادل الخبرات مستقبلاً،
- دعم المؤسسات الوطنية ذات الصلة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الفاعلة في مجال التنمية الاجتماعية في تركيز جهودها على تحقيق الأهداف والمقاصد المنصوص عليها في الوثائق الاستراتيجية الدولية والإقليمية مثل خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وبرنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2025، واستراتيجية منظمة التعاون الإسلامي بشأن الشباب، وخطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة (OPAAW)، واستراتيجية منظمة التعاون الإسلامي بخصوص المسنين، واستراتيجية منظمة التعاون الإسلامي لتمكين مؤسسة الأسرة الزواج و صون القيم المرتبطة بها في العالم الإسلامي،
- النهوض بمستوى معرفة ووعي صانعي السياسات والخبراء في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بشأن أنشطة وبرامج محددة تقدمها مؤسسات المنظمة ذات الصلة في مجال التنمية الاجتماعية،
- مساعدة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مساعيها لتحقيق التنمية الاجتماعية ومعالجة التحديات المشتركة في هذا المجال مع مرور الوقت، وذلك من خلال النهوض بقدرات المؤسسات الوطنية ذات الصلة الفاعلة في مجال التنمية الاجتماعية وإذكاء الوعي في أوساط صانعي السياسات والخبراء.